السادة / البورصة المصرية

إدارة الإفصاح

تحية طيبة و بعد ،،،،،

مرفق لسيادتكم طيه الرد على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة و المجمعة في ٢٠٢١/٠٩/٣٠ .

و تفضلوا بقبول فائق الأحترام ،،،،،،

تحريراً في ٢٠٢٢/٠٣/٢٩

مدير عام الإستثمار

و مدير علاقات المستثمرين

(غادة ربيع)

شركة المهندس للتأمين
MOHANDES INSURANCE CO.
٤/١٩
٢ ميدان المساحة - الدقي

الرد على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية المجمعة فى ٢٠٢١/٠٩/٣٠

الملاحظة	الرد
الحادث رقم ٢٠١٩/٥ باسم الحسام باك بتاريخ ٢٠١٩/٠٥/١٢ وقع حادث حريق بمصنع العميل الذى تقدم بمطالبة قدرها ٣٥٣,٨٠ مليون جنية فى ٢٠١٩/٠٦/٢٢ قامت الشركة بالتظلم من قرار عدم توجية اى اتهام فى الواقعة ومازال الامر قيد التحقيق قامت الشركة برفع قضية ابراء ذمة بتاريخ ٢٠٢٠/٠٦/٠٢ وصدر حكم بعدم الاختصاص وقامت الشركة بالاستئناف على الحكم ٠ قام العميل بتقديم شكوى الى هيئة الرقابة المالية بتاريخ ٢٠٢٠/٠٣/٠٥ ولم يبت فيها حتى تاريخة ٠ فى ٢٠٢٠/٠٦/٣٠ تم رفع قضية من حسام باك وباقى البنوك لمطالبة الشركة بالتعويض ٠ لم يتضمن مخصص التعويضات تحت التسوية فى ٢٠٢١/٠٩/٣٠ قيمة احتفاظ الشركة فى هذا الحادث بمبلغ ١,٢٥ مليون جنية وتضمن مبلغ ٥,٠٠ مليون جنية فقط مصاريف قضائية	الحادث رقم ٢٠١٩/٥ باسم الحسام باك ان النزاع بين الشركه والعميل شركة الحسام باك منظورامام القضاء وقد احيلت وفقا لرؤية مسوى الخسائر من ان الحادث مفتعل ووفقا لما سيسفرعنه احكام القضاء سوف تلتزم الشركه به من جميع النواحى الفنيه والماليه وجارى التواصل مع معيدى التأمين لموافاتهم بمستجدات الوضع من حيث انه منظور امام القضاء وجارى دراسة تدعيم مخصص التعويضات .
لم تقوم الشركه بإبلاغ معيدى التأمين بوجود نزاع قضائى وشكوى الى الهيئه حتى ٢٠٢١/٦ لم تقم الشركه بتحديد المسئول عن تقديم بيانات خاطئه وكذلك من المسئول عن عدم إبلاغ معيد التأمين عن وجود نزاع قضائى وشكوى الى الهيئه وكذلك عدم تضمن مخصص التعويضات لقيمة احتفاظ الشركه وكذلك عمل إدراج ايضاح ضمن الايضاحات المتممه للقوائم الماليه .	جارى التحقيق فى الامر وموافاتكم بنتيجة التحقيق . سيتم عمل إيضاح فى المركز القادم .

–عدم قيام الشركه بعرض العقد المحرر بين الشركه والمحامى الذى يقوم الذى يباشر القضيه وكذلك قيام الشركه بصرف ثلاث دفعات بالمخالفه للعقد الذى ينص على دفعه عند الاتفاق ودفعه ثانيه بقيمة ٥٠٠ الف جنيه ودفعه عند الحصول على حكم	سيتم الإلتزام بالعقد المشار إليه عند سداد باقى المستحقات مع إعادة النظر فى اللائحه الماليه للشركة .
قامت الشركة بإصدار عدد ٢٤ وثيقة خاصة بالعميل الشركة العالمية لمواد البناء والكيماويات بسعر ٣,٥٠ % ومسددة بالكامل وتم صرف العمولة الخاصة بها للمنتجة نادية محروس / اميرة الباطش – فى ٢٠٢١/٠٦/٣٠ تم الغاء الوثائق بالكامل وعمل وثيقة مجمعة بسعر ٢,٦٥ % ثم عمل الالغاء بملاحق مرتدة بناء على طلب العميل بالايام بدون مراعاة المدد القصيرة . – فى ٢٠٢١/٠٦/٣٠ تم ابلاغ منتجة العملية تليفونيا ولم يتم استدعائها ومطالبتها بالعمولة المسددة لها حيث تم هذا الاجراء بتاريخ ٢٠٢١/٠٩ . – لم يتم اخذ تعهد على العميل بتحمل اى خسائر مقابل الالغاء من مصاريف ادارية وعمولات مسددة . – لم تقم الشركة فى ٢٠٢١/٠٦/٣٠ بالغاء العمولة الخاصة بالغاء الوثائق بمبلغ ٥٢٩الف جنية . – تم عمل التسويات فى ٢٠٢١/٠٩ وتم عمل استحقاق للعمولة للوسيط الجديد . – تم اعادة اصدار الوثائق بسعر ٢,٦٥%فى حين ان السابق اصدارها بمتوسط ٣,٥٠ %	ورد خطاب من العميل بوجود عرض اسعار من شركة منافسه بأسعار اقل من السعر المصدر به هذه الوثائق وهذا العميل من العملاء المميزين لدى الشركه حيث أنه من قدامى عملاء الشركه وكذلك لكبر حجم الاقساط المصدره بجانب إنخفاض معدل خسائره وتفاديا للمنافسه الحاده بالسوق تم الحفاظ على العميل بعد الحصول على الحمايه الكامله من معيدى التأمين وحفظ حقوق الشركه فى العمولات المرتده المستحقه على المنتج .
تم التعاقد مع شركة اسيت لشراء برامج حاسب الى وترخيص باجمالى تكلفة ٦٧٦٨٤٦ $ بما يوازى ١٠,٦ مليون جنيه . أ–تنتهى مدة العقد فى ٢٠٢٢/٠٤ وتم عمل امتداد للعقد لمدة اربعة شهور حتى ٢٠٢٢/٠٩ نتيجة تعقيدات فى التنفيذ ولم يتم عرض الامتداد على مجلس الادارة .	تم العرض علي المجلس للاحاطه بتطورات المشروع واسباب مد مدة العقد بجلسته يوم ١٤ نوفمبر ٢٠٢١ وسيتم موافاتكم بالمحضر المشار إليه بعد إعتماده فى جلسة مجلس الإداره القادمة.

ب-عدم معرفة اسباب امتداد العقد وهل السبب شركة المهندس ام الشركة المنفذة . ج-عدم الالتزام بقرار مجلس الاداره بعرض تقرير دورى شهرى على مجلس الاداره بما تم إنجازه واسباب التأخير إن وجد حيث تم عرض تقرير واحد بتاريخ ٢٠٢١/١١/٣.	ترجع أسباب التاخير الى تأخر عملية الموافقات وتوريد الأجهزة والتراخيص اللازمه للمشروع وحاليا المشروع فى مرحلة الاختبار والاستلام النهائي وسيتم الإلتزام بتقديم تقارير دوريه كل ثلاث شهور كما جاء بمحضر مجلس الاداره
- التعاقد مع شركة اسيت فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ باجمالي مبلغ ٦٠٦٢٩ $ بما يوازى ٩٣٧ الف جنيه لتوريد وتركيب برامج حاسب الى وترخيص استخدام وتدريب العاملين لديه على البرنامج لتطوير جلسات مجلس الاداره وكانت مدة المشروع ٦ شهور وتم دفع ٣٠% من تكلفة المشروع ٤٦٢٨٤ جنيه فى ٢٠٢١/٩/٦ وحتى تاريخ الفحص لم يتم الانتهاء من المشروع .	تم الانتهاء من مشروع تطوير جلسات مجلس الادارة كاملا وحاليا الشركة في مرحلة الاختبار والاستلام النهائي . وترجع أسباب التاخير الى تأخر عملية موافقات وتوريد الأجهزة والتراخيص اللازمه للمشروع
- صرف بدلات انتقال لبعض اعضاء مجلس الادارة خلال الفتره ٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢١/٩/٣٠ بمبلغ ١١٠,٥ الف جنية بالرغم من حضورهم بالفيديو كول بعض جلسات مجلس الادارة واللجان المنبثقة .	سوف يتم عرض ماتم صرفه خلال الفتره المذكوره على اقرب جمعيه عامه لاعتماده

فيما لايعد تحفظا :-

بلغ الرصيد المدين جارى الشركة الام نحو ١,٩٧ مليون جنيه وبلغ الرصيد الدائن لنفس الشركة التابعة نحو ١,٩٣ مليون بفرق ٤٠ الف جنيه وسبق ان افادت الشركة ان المبلغ محجوز طرف بنك القاهرة منذ عام ٢٠٠٨	سيتم الدراسه وافادتكم بنتيجة الدراسه
عدم توقيع رئيس مجلس إدارة شركة الحياة على القوائم المالية بالمحالفة لقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ مادة ٤٧	مرسل صوره من القوائم الماليه بعد إعتمادها من رئيس مجلس الاداره .

الرد على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن المركز المالى للشركة فى ٢٠٢١/٠٩/٣٠

الملاحظة	الرد
- ما زالت الأستثمارات العقارية تتضمن قطعة أرض أبو رواش تم شرائها بتاريخ ٢٠١٨/٠٣/١٦ بنحو ٧ مليون جنيه كان يتعين قيد ها بالأصول الثابتة طبقاً للمعيار رقم (١٠) من المعايير المصرية (الأصول الثابتة) حيث أنها ما زالت تستخدم كمخزن للمستندات و أرشيف للشركة و قد جاء بمحضر مجلس الإدارة رقم (٤٨٣) بتاريخ ٢٠١٨/٠٧/٢٩ أن ذلك بشكل مؤقت و ما زال الوضع كما هو عليه حتى تاريخ المراجعة و قد جاء برد الشركة أنه جاري دراسة كيفية استغلال هذا الموقع و تعديل قيدها بالدفاتر حسب القرار الذي سيتخذ في هذا الشأن .	- سيتم إتخاذ اجراءات لتحويل الأرض من استثمارات عقارية إلى أصول ثابتة حيث أن الارض مستغله كمخزن لمستنقذات السيارات الوارده من تعويضات السيارات (السيارات المحدوثه وكذلك تقوم الشركة باستخدمها كمخزن للمستندات وأرشيف للشركة - تم عمل تقييم للأرض (مرفق صورة من التقرير) . قدرت القيمة السوقية للأرض للمتر بمبلغ ٣٥٠٠ جم لتصبح قيمتها ١٠٣١٥٤٤٥ جنيه بزيادة قدرها ٣٣٤٦٤٤٥ جم عن القيمة الدفترية التى تبلغ ٦٩٦٩٠٠٠جم.
- عدم تسجيل بعض العقارات مثل المنصورة و العصافرة وشقة واحدة بسيدي كرير بقيمة دفترية ٣٢٥ الف جنية وقد افادت الشئون القانونية بإستحالة تسجيل فرع المنصورة.	بالنسبة لفرع المنصورة :- تم بحث الامر من الناحيه القانونيه ويتعذر إنهاء إجراءات التسجيل لوفاة العديد من ورثة البائعين وقيامهم ببيع العقار لورثة آخرين فضلا عن أن العقار غير مسجل بالشهر العقاري أصلا وترى اداره الشركه ان يتم استغلالها كفرع للشركه بمدينه المنصوره. بالنسبة لفرع العصافرة :- كانت إجراءات التسجيل تتم بمعرفة الشركة البائعة (شركة مصر للتعمير) والتي انتهت بعد فترة إلى إرجاع المستندات للشركة لتعذر إجراءات التسجيل لوجود خروج فى المبنى على التخطيط العمرانى للشارع مخالفا كما أنه لا يوجد فى العقار أى شقة مسجل ملكيتها فى الشهر العقارى . شقة رقم (١٤) بقرية سيدي كرير:- يتم التسجيل عن طريق شركة مصر للتعمير وهي الشركة البائعة وجارى المتابعة المستمرة مع الشركة المذكورة سواء بمقابلة المسئولين أوالمراسلة وذلك لإنهاء عملية التسجيل فى أسرع وقت .
- تضمنت الأرصدة الدائنة مبلغ ٤٣,٣ مليون جنية دمغة نسبية على الاقساط الصادرة منها مبلغ ٣١ مليون جنية عن الاقساط المحصلة .	يتم السداد على دفعات شهرية قيمتها ٤ مليون جنية لحين التسوية.

- مازال حساب الوكلاء والمنتجين يتضمن مبلغ ٣٠٣٠٠ الف دولار بما يوازى نحو ٤٧٤ الف جنيه يخص المنتجه مها سمير حيث تم إلغاء العمليه بناء على رغبة العميل ولم يتم رد العموله وقد قامت الشركه برفع دعوى مطالبه برد تلك المستحقات من المنتجه المذكوره والدعوى مؤجله لجلسة ٢٠٢١/١٢/١٩ . ١- افادت الشئون القانونيه بالشركه انه سيتم ترك الدعوى للشطب طبقا لعقد الاتفاق والتخالص الذى تم بين الشركه والمنتجه بالرغم من ان البند الثالث بالعقد يقضى بان تلتزم الشركه بترك الدعوى للشطب بعد إلتزام الطرف الثانى بسداد مبلغ ١٠١٠٠ دولار بما يوازى ١٥٨ الف جنيه فى خلال ٦ شهور من تاريخ العقد وقد تم سداد نحو ٤٠ الف جنيه حتى تاريخه. ٢- عدم وجود عمليات انتاج جديده باسم المنتجه المشار اليها ٣- خصم المبلغ المتفق عليه والبالغ ١٠١٠٠ دولار من الرصيد الوكلاء المستحق للمنتجه والبالغ ٣٧٨٧ دولار بما يوازى ٦٠ الف جنيه قيمة العموله الخاصه بنفس العمليه وكان يتعين ردها الى حساب تكاليف الانتاج ٤- بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٤ قبل تاريخ العقد تم تسوية مبلغ ٦٠ الف جنيه باقى قيمة العموله عن نفس العمليه والتى كانت محل ملاحظه بان هذا المبلغ لا يستحق للمنتجه ويجب إلغائه وتخفيض تكاليف الانتاج به . ٥- ظهر الوكلاء فى ٢٠٢١/٩/٣٠ على المنتجه المذكوره بمبلغ ٤٧٤ الف جنيه قيمة العموله كامله بدون تاثير .	قامت المنتجه السيده/ مها سمير بسداد ٢٥٥٥ دولار فى ٢٠٢١/١٠/٢٥ وكذلك ٢٠٠٠ دولار بتاريخ ٢٠٢٢/١/٥ من المبالغ المستحقه عليها طبقا للعقد المبرم معها وجارى عرض الامر على مجلس الاداره لاتخاذ ما يلزم من قرارات بشأن المبالغ المعلقه .
تم التعاقد مع شركة اسيت لشراء برامج حاسب الى وترخيص باجمالى تكلفة ٦٧٦٨٤٦ $ بما يوازى ١٠,٦ مليون جنيه . أ-تنتهى مدة العقد فى ٢٠٢٢/٠٤ وتم عمل امتداد للعقد لمدة اربعة شهور حتى ٢٠٢٢/٠٩ نتيجة تعقيدات فى التنفيذ ولم يتم عرض الامتداد على مجلس الادارة . ب-عدم معرفة اسباب امتداد العقد وهل السبب شركة المهندس ام الشركة المنفذة . ج-عدم الالتزام بقرار مجلس الاداره بعرض تقرير دورى شهرى على مجلس الاداره بما تم إنجازه واسباب التأخير إن وجد حيث تم عرض تقرير واحد بتاريخ ٢٠٢١/١١/٣.	تم العرض علي المجلس للاحاطه بتطورات المشروع واسباب مد مدة العقد بجلسته يوم ١٤ نوفمبر ٢٠٢١ وسوف موافاتكم بالمحضر المشار إليه بعد إعتماده فى جلسة مجلس الإداره القادمة وسيتم الإلتزام بتقديم تقارير دوريه كل ثلاث شهور كما جاء بمحضر مجلس الاداره .
- التعاقد مع شركة اسيت فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ باجمالى مبلغ ٦٠٦٢٩ $ بما يوازى ٩٣٧ الف جنيه لتوريد وتركيب برامج حاسب الى وترخيص استخدام وتدريب العاملين لديه على البرنامج لتطوير جلسات مجلس الاداره وكانت مدة المشروع ٦ شهور وتم دفع ٣٠% من تكلفة المشروع ٤٦٢٨٤ جنيه فى ٢٠٢١/٩/٦ وحتى تاريخ الفحص لم يتم الانتهاء من المشروع	ترجع أسباب التاخير الى تأخر عملية الموافقات وتوريد الأجهزة والتراخيص اللازمه للمشروع وحاليا المشروع فى مرحلة الاختبار والاستلام النهائي

- لم يتم الأخذ فى الأعتبار الزيادة فى المرتبات عن الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠٢٠ عند حساب المخصص وتم تدعيمة بنحو ٠,٥ مليون جنية	سيتم الرجوع الى المستشار الضريبى لتحديد القيمه المناسبه فى ضوء الملاحظه .
- صرف بدلات انتقال لبعض اعضاء مجلس الادارة خلال الفتره ٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢١/٩/٣٠ بمبلغ ١١٠,٥ الف جنية بالرغم من حضورهم بالفيديو كول بعض جلسات مجلس الادارة واللجان المنبثقة ٠	سوف يتم عرض ماتم صرفه خلال الفتره المذكوره على اقرب جمعيه عامه لاعتماده .
- التعاقد مع شركة رؤية للإعلان بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٢ وتم دفع مبلف ٥٠ الف جنيه من قيمة التعاقد البالغ ١١٠ الف جنية ولم يتم تقديم اى خدمه او تنفيذ العقد وقد ورد بمحضر لجنة المراجعه التوصيه بعرض الامر وكيفية الاستفاده من هذه المديونيه ولم يتم موافاتنا بالمتسبب فى هذا التعاقد	جارى التواصل مع الشركه للاستفاده من المبلغ المدفوع للشركه والوارد بملاحظة الجهاز .
الحادث رقم ٢٠١٩/٥ باسم الحسام باك بتاريخ ٢٠١٩/٠٥/١٢ وقع حادث حريق بمصنع العميل الذى تقدم بمطالبة قدرها ٣٥٣,٨٠ مليون جنية فى ٢٠١٩/٠٦/٢٢ قامت الشركة بالتظلم من قرارعدم توجية اى اتهام فى الواقعة ومازال الامر قيد التحقيق قامت الشركة برفع قضية ابراء ذمة بتاريخ ٢٠٢٠/٠٦/٠٢ وصدر حكم بعدم الاختصاص وقامت الشركة بالاستئناف على الحكم ٠ قام العميل بتقديم شكوى الى هيئة الرقابة المالية بتاريخ ٢٠٢٠/٠٣/٠٥ ولم يبت فيها حتى تاريخة ٠ فى ٢٠٢٠/٠٦/٣٠ تم رفع قضية من حسام باك وباقى البنوك لمطالبة الشركة بالتعويض ٠ لم يتضمن مخصص التعويضات تحت التسوية فى ٢٠٢١/٠٩/٣٠ قيمة احتفاظ الشركة فى هذا الحادث بمبلغ ١,٢٥ مليون جنية وتضمن مبلغ ٥,٠٠ مليون جنية فقط مصاريف قضائية لم تقوم الشركه بإبلاغ معيدى التأمين بوجود نزاع قضائى وشكوى الى الهيئه حتى ٢٠٢١/٦ لم تقم الشركه بتحديد المسئول عن تقديم بيانات خاطئه وكذلك من المسئول عن عدم إبلاغ معيد التأمين عن وجود نزاع قضائى وشكوى الى الهيئه وكذلك عدم تضمن مخصص التعويضات لقيمة احتفاظ الشركه وكذلك عمل إدراج ايضاح ضمن الايضاحات المتممه للقوائم الماليه .	الحادث رقم ٢٠١٩/٥ باسم الحسام باك ان هذا النزاع بين الشركه والعميل شركة الحسام باك منظورامام القضاء وقد احيلت وفقا لرؤية مسوى الخسائر حيث ان الحادث مفتعل ووفقا لما سيسفرعنه احكام القضاء سوف تلتزم الشركه به من جميع النواحى الفنيه والماليه وجارى التواصل مع معيدى التأمين لموافاتهم بمستجدات الوضع من حيث انه منظور امام القضاء وجارى دراسة تدعيم مخصص التعويضات . جارى التحقيق فى الامر وموافاتكم بنتيجة التحقيق . سيتم عمل إيضاح فى المركز المالى .

ـ عدم قيام الشركه بعرض العقد المحرر بين الشركه والمحامى الذى يقوم الذى يباشر القضيه وكذلك قيام الشركه بصرف ثلاث دفعات بالمخالفه للعقد الذى ينص على دفعه عند الاتفاق ودفعه ثانيه بقيمة ٥٠٠ الف جنيه ودفعه عند الحصول على حكم	سيتم الإلتزام بالعقد المشار إليه عند سداد باقى المستحقات مع إعادة النظر فى اللائحه الماليه للشركة .
قامت الشركة بإصدار عدد ٢٤ وثيقة خاصة بالعميل (الشركة العالمية لمواد البناء والكيماويات) بسعر ٣,٥٠ % ومسددة بالكامل وتم صرف العمولة الخاصة بها للمنتجة نادية محروس / اميرة الباطش ـ فى ٢٠٢١/٠٦/٣٠ تم الغاء الوثائق بالكامل وعمل وثيقة مجمعة بسعر ٢,٦٥ % ثم عمل الالغاء بملاحق مرتدة بناء على طلب العميل بالايام بدون مراعاة المدد القصيرة . ـ فى ٢٠٢١/٠٦/٣٠ تم ابلاغ منتجة العملية تليفونيا ولم يتم استدعائها ومطالبتها بالعمولة المسددة لها حيث تم هذا الاجراء بتاريخ ٢٠٢١/٠٩ . ـ لم يتم اخذ تعهد على العميل بتحمل اى خسائر مقابل الالغاء من مصاريف ادارية وعمولات مسددة . ـ لم تقم الشركة فى ٢٠٢١/٠٦/٣٠ بالغاء العمولة الخاصة بالغاء الوثائق بمبلغ ٥٢٩الف جنية . ـ تم عمل التسويات فى ٢٠٢١/٠٩ وتم عمل استحقاق للعمولة للوسيط الجديد . ـ تم اعادة اصدار الوثائق بسعر ٢,٦٥%فى حين ان السابق اصدارها بمتوسط ٣,٥٠ %	ورد خطاب من العميل بوجود عرض اسعار من شركة منافسه بأسعار اقل من السعر المصدر به هذه الوثائق وهذا العميل من العملاء المميزين لدى الشركه حيث أنه من قدامى عملاء الشركه وكذلك لكبر حجم الاقساط المصدره بجانب إنخفاض معدل خسائره وتفاديا للمنافسه الحاده بالسوق تم الحفاظ على العميل بعد الحصول على الحمايه الكامله من معيدى التأمين وحفظ حقوق الشركه فى العمولات المرتده المستحقه على المنتج .
تم إصدار الوثيقه رقم ٤/٦١٣١١ سيارات تكميلى باسم العميل / عبد الله خالد عبد الله عضو مجلس إداره بالشركه انتاج اداره عن السياره الخاصه به بمبلغ تأمين قدره ٣,٩ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٩ بإجمالى قسط بنحو ٦٢ الف جنيه بدون العرض على الجمعيه العموميه للموافقه قبل الاصدار حيث ان العقد عقد معاوضه كما تنص الماده رقم ٩٩ من القانون رقم ١٩٨١ وتم ابلاغ الشركه بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٨ بحادث للسياره المؤمن عليها ويرى الخبير انه يمكن الاصلاح بنحو مليون جنيه وما يترتب من اصلاحات عند الفك أو إعتبار الحادث هلاك كلى قامت الشركه بتقدير قيمة التعويض للمؤمن له بكامل قيمة مبلغ التأمين البالغ ٣,٩ مليون جنيه بدون أى خصومات مع العلم انه تم التأمين بسعر ١,٥ % عند الاصدار وقامت الشركه بنقل الملكيه (الحطام) اليها بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٦ وكان تقدير الخبير للحطام بمبلغ ٢,٢ مليون جنيه والحطام مسلمه ومودعه بمخزن الشركه طبقا للسجلات.	بناء على رأى الهيئه العامه للرقابه الماليه بموجب خطابها المؤرخ ٢٠٢٢/١/٣ بشأن الوثيقه سالفه الذكر من انه يتعين عرض ملف التعويض على مجلس الاداره ومن ثم عرضه على الجمعيه العامه مع استخراج قيمة التعويض باسم السيد الاستاذ / عبد الله خالد عبد الله (عضو مجلس الادارة)وانه تطبيقا لرأى الهيئه سيتم عرض الامر على مجلس الاداره تمهيدا لعرضه على أقرب جمعيه عامه للشركة .

فيما لايعد تحفظا :-

النقدية لدى البنوك : -بلغت الحسابات الجارية بالبنوك نحو ١٢,٧٨ مليون جنيه منها نحو ٧,٩ مليون جنيه شيكات صادرة ولم تظهر بكشف حساب البنك منها نحو ١٧٨ الف جنيه ترجع الى ٢٠٢١/٤ -عمل مقاصة بين الرصيد المدين البالغ نحو ١٢,٩ مليون جنيه و الدائن البالغ نحو ١٢٤ الف جنيه بالمخالفة للمعيار.	هذه الشيكات هى شيكات صدرت للعملاء واصبحت فى حيازتهم والشركه تقوم بالتسويه بعد مضى ستة اشهر من تاريخ الشيك . سيتم مراعاة ذلك مستقبلا
الاوعية الادخارية بالبنوك : -بلغت قيمة الودائع لأجل نحو ٧٠ مليون جنيه منها نحو ٤٦ مليون جنيه وبنسبة ٦٥,٧% تركزت لدى كل من بنك التنمية الصناعية والعمال المصرى القاهرة وقطر الوطنى الاهلى – المساحة.	تركز الودائع في بنك التنمية الصناعية كلها عبارة عن أقساط من وثائق تتم جلبها عن طريق البنك مع اعطاء عائد مناسب . بالنسبة لبنك قطر :- - أعلى عائد ودائع بالبنوك . - جزء من الودائع عبارة عن أقساط يتم جلبها عن طريق البنك . علما بان هذة الودائع قصيرة من شهر الى ثلاثة شهور لمقابلة الالتزامات المتوقعة للشركة .
الاصول المالية المتاحة للبيع : -بلغت الاصول المالية المتاحة للبيع نحو ٦,٥ مليون جنبه بلغت القيمة الدفترية لمساهمات الشركة التى حققت خسائر نحو ٠,٨ مليون جنيه -بلغت القيمة الدفترية لمساهمات الشركة فى شركتين حققتا خسائر وعدد ٤ شركات متوقفة عن النشاط ٦٠٠ جنية(قيمة تذكارية)	تقوم الشركة كل فترة بمراجعة و إعادة دراسة المساهمات و معظم هذه المساهمات متوقفة عن النشاط و منها ما لم نستطع الوصول إليها بسبب توقفها التام و غلق المقر و بالنسبة للوطنية للأمن الغذائي تقوم السيدة الأستاذة (العضو المنتدب) من بنك مصر بمحاولة ببيع المحال وتصفية الشركة . بالنسبة للشركات المحققة خسائر (شركة المهندسكار) تم عمل خسائر اضمحلال في ٢٠٢١/٠٩/٣٠ مع العلم بأن هذه الشركات كانت فى السابق تحقق أرباح وقد تم عمل خسائر إضمحلال لهذه الشركات خلال العام المالى

	٢٠١٣/٢٠١٢ بالكامل وترك قيمه تذكاريه لها بالدفاتر .
الإستثمارات العقارية : - بشان عقد الايجار المبرم مع شركة فارو تك للانظمة بخصوص ايجار الشقة الكائنة فى ١٦ شارع عبد الحميد لطفى بالمهندسين عدم تنفيذ الاحكام التالية لصالح الشركة. - غرامة تاخير بمبلغ ٢٠٢٥٠٠ جم لعقد الايجار السابق. - ١٣٢٠٠٠ جم الايجار المتاخر من ٢٠١٧/٠١/٠١ حتى ٢٠١٨/٠٤/٣٠ وفوائد تاخير ٤ % سنويا . - ٤٧٧٧٦٦ جم مقابل عدم الانتفاع بالعين محل التداعى من ٢٠١٨/٠٥/٠١ حتى ٢٠٢١/٠١/١٣ - عدم دفع الايجار عن الفترة من ٢٠٢١/٠١ حتى ٢٠٢١/٠٥ ولم يتم المطالبة بة رغم ادراجة بالحسابات المختصة . -تم عمل مجمع خسائر اضمحلال بمبلغ ٦٢٦٥٠٠ جم فى حين صحتة ٧١٨٥٠٠ جم لعد احتساب الزيادة السنوية المدرجة بالعقد -غير مدرج لدى الشركة اى عنوان للشركة المستاجرة حيث كانت تتم المراسلة على عنوان الشقة لمستاجرة ولم تقم الشركة باعلان النيابة العامة بالاحكام الصادرة لصالح الشركة تمهيدا لتنفيذها .	- قامت الشركة بإتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالحها ضد الشركة المذكورة في الأستئناف رقم ٣٦٧ لسنة ١٣٣ ق و القاضي بإلزامها بأن تؤدي للشركة مبلغ ٢٠٢٥٠٠ (مائتان و اثنان ألف و خمسمائة جنيه) و تم إتخاذ إجراء تنفيذ الحكم لعدم قيام المذكور بالإلتزام بعقد الإيجار الجديد الذي تم تحريره و جاري المتابعة المستمرة لتنفيذ كافة الأحكام الصادرة لصالح الشركة . - بالنسبة للدعوى رقم ٧٧٧ لسنة ٢٠١٨ مدني كلي الجيزة أمام محكمة الجيزة الكلية و صدر الحكم فيها بجلسة ٢٠١٨/٤/٢٨ تم تنفيذ الحكم جبرياً فيما يخص فسخ العقد و إستلام الشقة بتاريخ ٢٠٢١/٠٥/٢٧ وجاري المتابعة لحين تنفيذ الحكم وتحصيل المبلغ المحكوم به . - كما تم رفع الدعوى رقم ١٥٤٢ لسنة ٢٠٢٠ مدني كلي الجيزة للمطالبة بقيمة الأجرة المستحقة اعتباراً من ٢٠١٨/٠٥/٠١ و قد صدر حكم بالإلزام لصالح الشركة بجلسة ٢٠٢١/٠١/١٣ و جاري المتابعة نحو تنفيذ الحكم . وجارى محاولة التحري عن مقر الشركة الجديد و التحري عن الخصم لترك محل إقامته المثبت ببطاقة الرقم القومي و إتخاذ اللازم نحو تنفيذ باقي الأحكام الصادرة ضده .

٢ - تضمنت الاستثمارات العقارية مبلغ ٣,٦١٦ قيمة وحدتين سكنيتين بمشروع المعادى فيو مقابل المديونية المستحقة على شركة مختار ابراهيم المتمثلة فى ٢,٢٠ مليون جنية شيكات مرتدة ومبلغ ١,٣٦١ مليون جنية اقساط تحت التحصيل . ورد بالعقد ان الوحدتين لاغراض سكنية فى حين ان المذكرة المعروضة انة سيتم استخدامهما كفرع للشركة ولم يتم بيعهم او الاستفادة منهم .	تم عمل تقييم للشقتين (مرفق صورة) و كانت نتيجة التقييم ان القيمة العادلة للوحدتين بإجمالي مبلغ ٤,٠ مليون جنيه علماً بأن قيمتها الدفترية ٣,٦مليون جنيه بزيادة قدرها ٠,٤ مليون جنيه جنيه .
عدم موافاة الجهاز بالقيمة العادلة لهاتين الوحدتين . ادراج المديونية كمبلغ نقدى فى المخالصة بدلا من انها شيكات مرتدة واقساط تحت التحصيل .	تم السير فى اجراءات تسجيل الشقتين مع شركة المعادى البائعه وجارى متابعة اجراءات التسجيل
لم يتم تسجيل الوحدتين المشار اليهما حتى تاريخة .	سيتم إجراء التسويات اللازمة كما يتم عمل أختبار اضمحلال لهذه التراخيص.
-تم تبويب ٥,٩ مليون جنيه قيمة تراخيص الحاسب الالى ضمن الاصول الثابتة فى حين صحتها أصول غير ملموسة ، كما تم إدراج إهلاك لهذه التراخيص بنحو ٢٩٠ ألف جنيه	
مديونو عمليات التامين : -اقساط تحت التحصيل بمبلغ ١٣٤,٦ مليون جنية منها	الاقساط المشار اليها البالغ قدرها ١٣٤,٦ مليون جنية منها أقساط طويلة الاجل بمبلغ ٦٠ مليون جنيه والباقى مبلغ وقدره ٧٤,٦ مليون جنيه تم تحصيل مبلغ٥٠,٥ مليون جنيه من الرصيد المشار بنسبه قدرها ٦٧,٧ % وتعمل الشركه جاهدا على سرعة تحصيل وتسوية الاقساط تحت التحصيل بالمتابعه المستمره لهذه الاقساط .
مبلغ ١,٦ مليون جنية اقساط انتهت مدتها التامينية .	تم تحصيل وتسوية مبلغ ٧٤٥الف جنيه من الرصيد المشار إليه جارى متابعة باقى المعلقات .
-شيكات مرتدة بمبلغ ٥,٦ مليون جنية منها مبلغ ١٨٢ الف جنية محالة للشئون القانونية بعضها صدر بها احكام ولم تنفذ حتى تاريخة .	تم تحصيل مبلغ ٢,٩ مليون جنيه وجارى تحصيل ومتابعة باقى الشيكات المرتدة .
-شيكات اجلة بمبلغ ٥٠,٣ مليون جنية بالمخالفة لقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية	يتم هذا الاجراء تسهيلا على العملاء ولظروف المنافسة فى سوق التامين علما بانة هذا هو المتبع فى جميع شركات التأمين ومع ذلك تسعى الشركه الى الحد من منح العملاء فترات ائتمان

-اختلاف رصيد الاقساط تحت التحصيل بالشئون القانونية عن الرصيد المدرج بالحاسب الالى بفرق قدرة ٨١ الف جنية.	اقل من ستة شهور ولكن ذلك لن يتم بصوره مباشره ولكن تدريجيا . جارى بحث الفرق وإفادة سيادتكم .
- أقساط تحت التحصيل محولة للشئون القانونية بمبلغ ١.٢٧ مليون جنية قيمة اقساط تحت التحصيل لفرع الاجبارى حيث تم تبديد عهدة وثائق ودفاتر وملاحق ومبالغ مالية وعدد ٦ جهاز لابتوب و٦ طابعة ليزر وعدد ٤٧٢ دفتروعدد ١٧١ ملاحق ولم تورد قيمتها الى الشركة وقد تم صدور احكام بشانهم تتراوح بين الحبس والغرامة وقامت الشركة بمخاطبة وحدة تنفيذ الاحكام.	سيتم حصر التعويضات الخاصة بتلك الاقساط وعرض الموضوع بكاملة على مجلس الادارة لاتخاذ اللازم وافادة سيادتكم .
شركات التأمين وإعادة التلأمين (مدين) : -وجود ارصدة متوقفة لشركات التامين واعادة التامين بمبلغى ٩,٦٠ مليون جنية ومبلغ ٣٢٧ الف جنية على التوالى وهى شركات مقرها سوريا ومكون لها مخصص بالكامل . - عدم قيام معيدى التامين بسداد حصتهم بالكامل عن الحوادث ارقام ٢٠١٩/١٢/٧ حيث متبقى مبلغ ٩١٤ الف جنية	تقوم الشركة بكل الإجراءات لتحصيل المبلغ المستحق لنا سواء عن طريق إرسال ايميلات او عن طريق مراسلة ومقابلة وسيط التأمين للوصول الى الحل المناسب لتحصيل المبلغ المستحق لنا ولكن للظروف السياسية فى دولة سوريا ووقوعها تحت شرط الحظر الدولى مازال الموقف معلقكما أن هذا الوضع فى أغلب شركات التامين. تم إرسال اكثر من ايميل لمعيدى التأمين لتحصيل المبلغ المستحق لنا وجارى متابعتهم و تحصيلها فى أقرب وقت ممكن
الأصول الأخرى : -مبلغ ٥٤٨ الف جنية تامينات لدى الغير انتفى الغرض منها نحو مبلغ ٢٢٣ الف جنية -عمل مقاصة بين الارصدة المدينة والدائنة لكل من : قسط سيارات العاملين بقيمة ٩٣ الف جنيه رصيد مدين وفروق ضرائب الموظفين بنحو ٢٠ ألف جنيه مدين	سيتم العمل على استرداد ماانتفى الغرض منة سيتم مراعاة ذلك وإجراء التسويات اللازمة .
شركات التأمين وإعادة التأمين (دائنة) : -بلغ رصيد شركات التامين واعادة التامين الدائن الخارجى مبلغ ٧١,٦ مليون جنية	قامت الشركة فى الفترة من ٢٠٢١/٠٧/٠١ حتى ٢٠٢١/١٢/٢٣ بسداد ما يقرب من ٣٧ مليون جنية مصرى لمعيدى التأمين من إجمالى الرصيد المشار إليه وجارى سداد باقى الأرصدة المستحقة علينا خلال الفترة القادمة علما بأنه توجد بعض الأرصدة ترجع لعام ٢٠١٨ وخاصة بالسماسرة U.I.B جارى التفاوض ومراجعة الموقف معهم لوجود الرصيد المدين الخاص بشركة ARAB UNION . قامت الشركة بإدراج المبلغ ضمن سجلاتها عملا بمبدء الاستحقاق و سوف تقوم شركة Swiss Re باحتساب قيمة ال

-اختلاف الرصيد مع شركة Swiss Re لوجود مبلغ ٢,٩٠ مليون جنية قيمة قسط loss participation	Loss Participation من جانبها وادراجه ضمن موقف الأرصدة المعلقة وبعدها سوف تقوم الشركة بسداد الرصيد المستحق عليها.
الدائنون والارصدة الدائنة الاخرى :	
- مبلغ ٦,٦٠ مليون جنية واجب سدادة لصندوق التدريب والتاهيل عن ارباح الاعوام من ٢٠٠٤ الى ٢٠٢٠	هذة المبالغ مؤجل سدادها لحين صدور الراى النهائى بشانها من الهيئة العامة للرقابة المالية
-نحو ٣,٥ مليون جنيه تمثل أمانات شيكات يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٣	هذه الشيكات يقوم بعض أصحابها بالرجوع الى الشركه لصرفها بعد إعادة تظهيرها .
-نحو ١,٣ مليون جنيه تمثل فروق ضرائب مستحقة للمنتجين -بلغت الملاحق المرتدة نحو ٣,٣ مليون جنيه ترجع بعضها الى تاريخ ٢٠١٩ -تضمن حساب الايرادات المتنوعة مبلغ ٢ مليون جنيه قيمة المكافاة الخاصة بالعضو المنتدب السابق	سيتم تسوية هذه المبالغ وسيظهر اثرها عند إعداد المركز المالى فى ٢٠٢١/١٢/٣١. تم تحصيل مبلغ ١,٩مليون جنيه وجارى متابعة باقى الرصيد وقدره ١,٤ مليون جنيه نتيجة عدم تحقق قواعد الصرف تم ردها للايرادات وسيتم إحاطة مجلس الاداره بالامر .
قائمة الايرادات والمصروفات لتامينات الممتلكات والمسئوليات	
لم تتضمن التعويضات نصيب الشركة المستحق عليها وقدرة ٢٧٢ الف جنية قيمة المشاركة الخاصة بشركة غبور علما بان رصيد الشركة المشار اليها ٤١٣ الف جنية	تبين للشركة بعد مراجعة المستندات الخاصة بشركة غبور أنها غير كافية وبها الكثير من الأخطاء وقد تم إرسال إيميل الى الجمعية المصرية للتامين التعاونى بطلب للإرسال المستندات الكاملة والتحقق من الرقم للإدراجه ضمن قائمة التعويضات وجارى متابعتهم والانتهاء من الامر فى أقرب وقت ممكن
-تجاوز نسبة المصروفات العمومية والادارية عن المعدل النمطى المتعارف علية وقدرة ١٠% وذلك لبعض فروع تامينات الممتلكات ٠	تعمل الشركة جاهدة على ترشيد المصاريف العمومية والادارية بما لايجاوز المعدل النمطى مع الاخذ فى الاعتبار ارتفاع اسعار الخدمات الحكومية كالكهرباء والمياة وخلافة وكذلك الم الشركة تجاة العاملين من حيث صرف العلاوات الدورية والحوافز المقررة ٠
-تجاوز نسبة العمولات وتكاليف الانتاج عن المعدل النمطى المتعارف علية وقدرة ٢٠%٠	من الصعب الالتزام بهذه النسب حيث ان هذه النسب تم وضعها فى ظل وجود كم له وزنه من عمليات الاداره وهو امر غير متوافر فى معظم شركات التأمين بالاضافه الى ذلك قيام بعض المجمعات بالحصول على تكاليف انتاج تصل الى ٢٢,٥% ولكن تعمل الشركة على محاولة تخفيض نسبة العمولات وتكاليف الانتاج بما لايتعارض مع نمو اعمال الشركة
-تضمنت تكاليف الانتاج بالخطا مبلغ ١٤ الف جنية وصحتة مصاريف عمومية قيمة مصاريف متابعة وتحصيل تصرف للاداريين لمتابعة وثائق انتاج الادارة	جارى دراسة الامر وتطبيق ما تسفر عنه هذه الدراسه وذلك للمحافظه على محافظ هؤلاء العملاء

-تبين ادراج العمولات المستحقة بصورة تقديرية عند حساب تكاليف الانتاج بالمركز المالى ٠	من الصعب فى الوقت الحالى حساب قيمة العمولات المستحقة على الاقساط تحت التحصيل فعليا ومع ذلك تسعى الشركة مع تطوير الحاسب الالى ٠
-حققت بعض فروع تامينات الممتلكات (حريق – النقل البحرى – أجسام السفن) عجز فى نتائج الاكتتاب التامينى.	من الصعب الالتزام بتحقيق نتائج ايجابيه فى كافة فروع التأمين وذلك لاختلاف اوزانها النسبيه فى حجم الاصدار وبالتالى فى توزيع المصروفات وتكاليف الانتاج الغير مباشره ولكن تعمل الشركة جاهدة على تحسين نتائج هذه الفروع .

ملاحظات أخرى :

لجنة المراجعة ولجنة المكافات والترشيحات يراسها عضو غيرمستقل بالمخالفة لقواعد القيد التى تقضى بان يكون رئيسها من الاعضاء المستقلين ٠	تم اختيار السيد الاستاذ/ مؤمن مختار العضو المستقل لرئاسه لجنه المراجعه الداخليه بجلسة المجلس رقم (٥٢٦)بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٤وتم توفيق اوضاع الشركة فى هذا الشان وسيتم موافاة الجهاز بمحضر مجلس الاداره فور إعتماده فى جلسته القادمه .
- عدم قيام ادارة المراجعة الداخلية بالشركة بتقديم خطة عمل سنوية للجنة المراجعة والاكتفاء بتنفيذ خطة المراجعة المعدة من مكتب حازم حسن وبالفحص تبين عدم تنفيذها بالكامل ولم يرد بالخطة فحص فروع وبالرغم من ذلك تم جرد مفاجئ لعدد ٣ فروع خلال العام كما لم يتم تنفيذ برنامج تكنولوجيا المعلومات	سيتم العرض على مجلس الادارة لاعتماد خطة المراجعة فى بداية السنة وسيتم مراعاة ماجاء بملاحظات سيادتكم مستقبلا واعداد تقرير عن تكنولوجيا المعلومات الموجودة حاليا ٠ كما سيتم تضمين الخطة لكافة الاعمال التى ستقوم بها الادارة فى الفترة القادمة .
- عدم تفعيل المادة ٨٤ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بان يكون للعاملين نصيب فى ادارة الشركة كما نص النظام الاساسي انة يشكل مجلس ادارة الشركة لجنة ادارية معاونة من العاملين ٠	جارى دراسة تعديل بعض مواد النظام الاساسي للشركة بما فيها هذة المادة ٠
-عدم وجود اطر تنفيذية واجراءات موضوعة من مجلس الادارة للاخطار التى تواجة الشركة وكيفية التعامل معها مثل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السوق ومخاطر الائتمان وكذا خطر الوباء العالمى كورونا ٠	سيتم دراسة الامر وافادة سيادتكم ٠
-عدم وجود لائحة عمل معتمدة من مجلس الادارة بخصوص اللجان المنبثقة منة٠	سيتم دراسة الامر وافادة سيادتكم ٠
-مخاطبة هيئة الرقابة بشأن تحويل الوثائق المصدرة من إنتاج ادارة الى منتجين.	سيتم مخاطبة الهيئة فى هذا الشان وموافاة سيادتكم بالرد
-بتاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٦ تم التعاقد مع شركة كورتكس لتقديم خدمات استشارية واعداد الخطة الاستراتيجية وتطوير الهيكل التنظيمي ودليل الجدارات وهيكل المرتبات باجمالى مبلغ ١,٢٠ مليون جنية ومدة تنفيذ ٦ شهور	جارى تنفيذ ورشة العمل فى اقرب وقت ممكن تم التاخير فى تقديم بعض البيانات التفصيليه التى قامت شركة كورتكس بطلبها من الشركتين نتيجة احتياج هذه البيانات الى مزيد من

أ-تم تسليم كافة مخرجات المشروع بتاريخ ٢٠٢١/٠٢/٠٣ ما عدا ورشة العمل الخاصة بتدريب المديرين ب-لم يؤخذ فى الاعتبار البند التاسع من العقد والذى يقضى بفرض غرامة تاخير فى حالة تاخر المخرجات ٠ ج-تم اعتماد المشروع بالكامل من مجلس الادارة بتاريخ ٢٠٢١/٠٦/١٣ وتم عرض هيكل المرتبات المقترح على لجنة المكافات والترشيحات والتى طلبت بعض النقاط التفصيلية واعادة حسابها والعرض مرة اخرى وهو مالم يتم حتى تاريخة . د- لم يتم تصميم بطاقات توصيف بتكلفة ١٥٠٠ لكل وصف وظيفي.	الوقت للتجهيز فأن المسئولية مشتركة بين الشركتين وبالتالى لايمكن تحميلهم بغرامة تاخير جارى عرض كيفية تطبيق هيكل المرتبات فى ضوء نتائج اعمال وبيانات الشركة ٠ سيتم تأجيل تصميم بطاقات التوصيف وذلك لارتفاع تكلفته
تباين بدل حضور اللجان من ٣٥٠ جم الى ٧٥٠ جم بناء على موافقة العضو المنتدب ٠ - مدير عام الشئون القانونية عضو فى معظم اللجان (شئون منجين – شئون عاملين – العليا للتعويضات – اصدار الضمان – فض المظاريف)٠ - انعقاد لجنة التعويضات بواقع ١٩ جلسة فى الربع المالى الاول ببدل اجمالى ١٢٠ الف جنيه. تم الصرف بإعتماد أحد أعضاء اللجنة بالمخالفة للمادة ٥٠ من اللائحة المالية للشركة . - عضوية اكثر من موظف فى التعويضات بتلك اللجنة - انعقاد اللجان فى اوقات العمل الرسمية. التوجية المحاسبى لبدلات اللجان الخاصة بالتعويضات الى حساب التعويضات وصحتة مصروفات عمومية (بدل لجان)	– وسيتم اعادة النظر فى تشكيل تلك اللجان والبدل المنصرف ودورية انعقادها. سيتم معالجة الامروسيتم الاعتماد من العضو المنتدب سيتم مراعاة ذلك بما لايؤثر على سير العمل . سيتم دراسة الامر وعرض نتائج الدراسة فورالانتهاء منها على سيادتكم.
-عدم وجود سجل صادر ووارد للمخاطبات الخاصة برئيس مجلس الادارة ٠	جارى اعداد سجل صادر ووارد لرئيس مجلس الادارة٠
- اسناد بعض قضايا الرجوع خاصة بتعويضات الضمان الى محامى خارجى بموجب عقد مقابل نسبة من قيمة التعويضات المستردة من ٩% الى ١٥ % بالرغم من ان تلك القضايا لاتحتاج الى محامى لة خبرة متميزة رغم وجود ادارة بالشئون القانونية للشركة	تم إيقاف إسناد قضايا الرجوع والخاصه بتعويضات الضمان الى محامين خارجيين إلا فى حالات الضروره القصوى .